مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المذاهب النظرية المكونة لنموذج سياسة الخارجية السورية
اسم الكاتب: د. يوسف عبد العزيز محمود، طرفة شريقي، اياد بدر زيتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4692
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

المذاهب النظرية المكونة لنموذج سياسة الخارجية السورية

الدكتور يوسف عبد العزيز محمود*
الدكتور طرفة شريقي**
اياد بدر زيتي***

(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2014. قُبِل للنشر في 10 / 6 / 2015)

□ ملخّص □

إن أي سياسة خارجية لدولة ما، لابد أن تكون محكومة بخليط من النظريات والمذاهب التي توجه عملها وتضفي عليها طابعا خاصا بها يميزها عن الآخرين. والسياسة الخارجية السورية ليست خارج هذا الإطار، فالنظريات الرئيسة في السياسة الخارجية التي تتمثل في النظرية الواقعية والليبرالية والبنائية والمذاهب التي تتفرع عنها، هي التي تحكم عمل أغلب النظم السياسية على الصعيد الخارجي. و هذا البحث يبين أهم هذه النظريات والمذاهب التي شكلت النموذج والإطار النظري للسياسة الخارجية السورية خلال الأعوام الماضية، بعد التعرف على المنطلقات الأساسية وتوجهات وأولويات السياسة الخارجية السورية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية السورية، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية البنائية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية .
** مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية .
*** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

The theoretical Doctrines that consisting the Syrian foreign policy model

Dr. Yosef Abd Alaziz Mohamoud*
Dr. Tarafa Ahuraiqui**
Eiad Bader Zaiti***

(Received 10 / 12 / 2014. Accepted 10 / 6 / 2015)

□ ABSTRACT □

The foreign policy of any State, must be controlled by a combination of theories and doctrines that guide its work and give it a special character distinguish it from the other states, and Syrian foreign policy is not outside this framework, the main Theories of foreign policy, realism theory, liberalism and constructivism and doctrines subdivided of them, are govern the work of most of the political systems around world on the external level, and this research shows the most important of these theories and doctrines which formed the model and the theoretical framework of Syrian foreign policy over the past years, after identifying the basic premises and orientations and priorities of Syrian foreign policy

Key words: Syrian foreign policy, realism theory, liberalism theory, constructivism theory

*Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.
**Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.

مقدمة :

إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادةً ما يصرفون النظر عن أطروحات الأوساط النظرية، غير أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري (البناء النظري) والعالم الواقعي (الجانب التطبيقي) حيث تمارس السياسة. نحن بحاجة إلى النظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يومياً، وحتى إن صانعي السياسة الذين يتجاهلون النظريات ينبغي عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا أفكارا خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية، وفي حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين، فالكل يستعمل النظريات سواء بإدراك أو بغيره [1].

إن شرح أي سياسة خارجية لأي بلد عادةً ما يعتمد على إيديولوجيات الأحزاب أو صناع القرار، ولكن لا بد من العودة إلى جوهر هذه السياسات. فالنماذج الثلاثة المتنافسة في السياسة الخارجية وهي النظريات المشاركة في صنع السياسات الخارجية في العالم الحديث "الواقعية والليبرالية والبنائية"، فإن أي نهج يبقى قاصراً في المطلق عن تفسير التعقيد في عالم العلاقات الدولية المعاصرة مما يتطلب استخدام مجموعة من الأفكار المتنافسة بدلاً من تفسيرات مستندة إلى نظرية واحدة.

أهمية البحث وأهدافه :

تتلخص أهمية البحث فيما يأتي:

في عالم من العلاقات الدولية الحالية المتشابكة والمعقدة لم تعد أية دولة في العالم تعتمد في تكوين سياستها الخارجية على مذهب أو منهج واحد، والأمر ذاته ينطبق على سورية، وإن بشكل أكثر تجسيداً وعمقاً لهذه الفكرة نتيجة الأحداث والمتغيرات الكبرى المستمرة والمتلاحقة على الصعد الإقليمية والدولية المؤثرة في البلاد وفي المنطقة المحيطة بها .. هنا يتجسد الهدف الرئيس للدراسة في البحث في ثنايا هذه المذاهب والمناهج العلمية للوصول إلى نموذج نظري خاص بالسياسة الخارجية نستطيع أن نفسر السياسة الخارجية السورية من خلاله.

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يأتي:

أ–تعرف أهم المذاهب العلمية المتبعة في حقل السياسة الخارجية عالمياً.

ب–تعرف منطلقات السياسة الخارجية السورية وأهدافها و أبعادها و أولوياتها.

ت–تعرف المذاهب التي اتبعت في بناء نموذج السياسة الخارجية السورية.

مشكلة البحث

واجهت السياسة الخارجية السورية، منذ الاستقلال، أحداثا ومتغيرات كبيرة ومستمرة، كانت تستجيب لها بمزيج من المرونة والصلابة، وهو ما حتم عليها إتباع تكتيكات مختلفة خلال المراحل المتعاقبة. وتميزت سياسة سورية الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضوعية تكمن في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى، شكلت الخصائص الجيو–سياسية لسورية، لجهة موقعها، ومركزيتها في الصراع العربي الصهيوني، من دون أن يعني ذلك استبعاد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في صوغ سياستها الخارجية، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في سؤالين أساسيين:

المحتويات

277 ..... [27] وقيع الله، محمد، مرجع سابق، ص95.

Paul R Viotti and Mark V.kauppi**: International Relations Theory: Realism, Pluralism**, [28] **Globalism and Beyond**, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200. 277
]29 [Ibid 277
]30 [Ibid 277

1 – السؤال الأول: هل هذه النظريات تتلاءم مع منطلقات السياسة الخارجية السورية و أولوياتها و أبعادها و أهدافها .

2 – السؤال الثاني : ما هي النظريات المشكلة لنموذج السياسة الخارجية السورية ؟.

منهجية البحث :

هذه الدراسة يغلب على منهجها الطابع الكيفي الذي يسعى إلى تفسير الظواهر الإنسانية من خلال استقراء الواقع بجوانبه المتعددة المحيطة به ، ويرتكز هذا المنهج بالأساس على ملاحظة السلوك بهدف التوصل للأسباب الحقيقية للتصرف، اعتماداً على الملاحظة الحسية والعقلية للظاهرة المعنية، ويتبع هذا المنهج الكيفي في أغلب الدراسات في المجال السياسي.

النتائج والمناقشة :

1. نظريات السياسة الخارجية

تستحوذ النظرية على مرتبة مهمة داخل كل حقل من حقول المعرفة الاجتماعية، إذ يعد تطور هذه النظرية وعمقها عاملاً مهماً للوصول إلى العلم، و هذه النظرية تزودنا بطرق لترتيب الحقائق و تحويلها إلى معلومات.

1.1 النظرية الواقعية:

1.1.1. الواقعية الكلاسيكية:

تعد النظرية الواقعية الكلاسيكية الأساس الفكري الأولي للنظريات الواقعية المعاصرة التي تمثلت بالواقعية الجديدة، والرجوع للأصل يقتضي الاطلاع على الواقعية الكلاسيكية ومن ثم التطرق لفرعها المعاصر.

تعود المحاولات التنظيرية الأولى للواقعية في عالم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلى فترات زمنية بعيدة؛ قد تكون بدايتها مع العصور القديمة عند المفكرين والفلاسفة السياسيين في الهند، والصين، واليونان[2].

وفي العصور الحديثة، كان المفكر الإيطالي (ميكافيللي) صاحب كتاب "الأمير"من أوائل من تحدث عن الفلسفة الواقعية، الذي جاء على هامش كتابه الأول "المطارحات". وهو أول من استحدث فكرة القوة السياسية[3].

وبعد الحرب العالمية الثانية تعززت أفكار النظرية الواقعية بوصفها ردة فعل على تيار المثالية ، وهدفت الواقعية إلى دراسة سلوكيات الدول وفهمها، و العوامل المؤثرة في علاقات بعضها مع بعض ، فقد جاءت الواقعية لتدرس و تحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية . وتحديداً سياسة القوة و الحرب و النزاعات ، ولم تهدف، كما فعلت المثالية ،إلى تقديم أفكار و نظريات حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية [4]، ويعد هانز مورغانثو المنظر الأول للواقعية التقليدية في العالم في كتابه "السياسة بين الأمم"، وكذلك هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق.

1.1.1.1 مرتكزات النظرية الواقعية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الواقعية على جملة كبيرة من المرتكزات التي تساندها في إثبات صحة أهدافها، ويمكن الإشارة إلى هذه المرتكزات على النحو الآتي[5]:

1- يرى المنظرون للواقعية أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية في دراستهم للعلاقات الدولية؛ أي أنهم يعدّونها النواة الأساسية في السلوك الدولي، وهي من تحدث التفاعل في هذا المجتمع الدولي.

2- يركز أنصار المدرسة الواقعية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية فقط ،من دون إظهار أي اهتمام بالقيم، والمثل، والأخلاق . فهم يرون أن الأخلاق والقيم لا يمكن أن تكونا محددتين للسياسة الدولية، فالعلاقات بين الدول تحتكم إلى القوة والمصلحة، فهي من تفرض الصديق، في حين تجعله عدواً حيناً آخر. وهذا الكلام، وإن كان صحيحاً، فتأكيده يأتي على لسان السياسي الواقعي الأول في بريطانيا، وهو رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى والثانية (ونستون تشرشل) عندما قال: "لا توجد صداقات دائمة ، ولا توجد عداوات دائمة ، بل توجد مصالح دائمة".

3- القوة هي المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية، مثلها في ذلك مثل الطاقة في الفيزياء، وعلاقات القوى في نظر الواقعيين تختفي خلف حجاب المصطلحات والتعابير الأخلاقية والقانونية.

4- وجود قواعد ثابتة وغير قابلة للتغير، هي من تعمل على تحديد سلوك الدول وعلاقاتها، والقواعد الثابتة يقصدون بها (القوة، والمصلحة)، وهذه هي التي جعلت المجتمع مجتمعاً فوضوياً في سماته، أساسه المصلحة، ومنطقة القوة التي هي الجذور الحقيقية للفوضى الدولية.

2.1.1.1. مبادئ النظرية الواقعية الكلاسيكية:

أ.مبدأ القوة:

مثلت القوة العمود الفقري للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ذلك أن حجر الزاوية في الفكر الواقعي هو التأثير أو النفوذ، وهو ما لا يتصور أن يكون بمعزل عن استخدام القوة بمختلف جوانبها. تعرف القوة على أنها القدرة على جعل فاعل آخر أن يقوم بما كان سوف لا يفعله في حالة عدم ممارستها، وليس ما كان سيفعله، وتأسيساً على ذلك فإن أي طرف يعتبر فاعلا إلى الحد الذي يؤثر به في الآخرين أكثر مما يؤثر الآخرون فيه[6].

والقوة لدى الواقعين ليست فقط القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي، بمعناها الضيق، ولكنها كافة أشكال القوة الوطنية للدولة، بمفهومها الشامل، وبمختلف العناصر المادية والمعنوية، كالسكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والجهاز الإنتاجي، ونظام الحكم، والأيدلوجية، والدبلوماسية، والدعاية، والرأي العام، ....إلخ من العناصر المكونة لقوة الدولة[7].

ب. المصلحة الوطنية:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية إلى أبعد الحدود، حتى أن الكثير من رواد هذا المنهج ينظرون إلى المصلحة الوطنية على أنها نفسها (القوة)، ومنطلقهم في ذلك هو أن الدول تخضع القوة لتحقيق مصلحتها، وبالتالي، توفر القوة بحد ذاتها مصلحة كبرى لا تعلوها مصلحة، إذ لا تستطيع الدولة أن تعيش بأمان وسلم، وتحفظ بقائها وذاتها، وتحقق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية، من دون توفر قاعدة تنطلق منها هذه المعايير، وهذه القاعدة هي القوة بذاتها، والتي هي بالضرورة نفسها المصلحة .

استعمل مفهوم المصلحة القومية منذ نشأته بوصفه أداة تحليل سياسية لوصف السياسات الخارجية للدول وشرحها وتقويمها. كما استعمل أيضاً بوصفه وسيلة لتسويغ أو رفض أو اقتراح سلوك سياسة معينة. وكان هذا

الاستعمال للمصلحة القومية الأقدم و الأكثر شيوعاً الذي يشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية و الهوية السياسية و الثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية.

ويقول المفكر الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت صحة ذلك"، كما يرى (مورجانثو)، أن مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولاحتمالية الحرب بوصفها نتيجة لسعي الدول كلها لتحقيق مصالحها... بل العكس، إنها تفرض صراعاً مستمراً، وتهديداً مستمراً، تسهم الدبلوماسية في تقليل احتمالاته، من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة[8].

حينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة الوطنية " القائل بأن تحقيق المصلحة الوطنية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة الوطنية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول[9].

2.1.1 الواقعية المعاصرة:

في السبعينيات من القرن الماضي انتقدت أطروحات الواقعية الكلاسيكية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها– في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[10].

وانقسمت الواقعية المعاصرة إلى مذهبين سمي الأول بالواقعية البنيوية " الهيكلية" والمذهب الثاني بالواقعية الكلاسيكية الجديدة.

1.2.1.1 الواقعية البنيوية:

أسس كينيث والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" مبادئ الواقعية البنيوية، بالبحث عن الأداة الأمثل لتطبيق القوة في السياسة الدولية[11] وتحقيق المصلحة الوطنية، ويسعى إلى تفسير السياسات الدولية وفقاً لبنية النظام الدولي وحدها من دون أي اعتبار للطبيعة الداخلية للأمم المكونة له[12].

ويمكن تلخيص أهم مبادئ الواقعية ومرتكزاتها الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط الآتية:

أ – الدولة بوصفها فاعلا أساسيا، وحيدا وعقلانيا : فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم، خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية ، إذ تبدأ السياسة الخارجية عند انتهاء السياسة الداخلية[13].

ب – الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل :

تعرف الفوضوية بأنها حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي، فهي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، وإذا كانت بنية النظام الوطني هي في الأساس بنية تراتبية/هرمية حيث تتموضع الوحدات الداخلية في تمايز رسمي حسب درجة سلطتها أو حسب الوظيفة التي تؤديها، فإن بنية النظام الدولي في المقابل هي بنية فوضوية، حيث تتموضع الوحدات الدولية وفقاً لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وبفضل طبيعة هذه البنية، فإن الوحدات الدولية تجد نفسها، في ظل وضع الاعتماد على النفس، في حاجة إلى الاعتماد على نفسها وعلى الترتيبات التي تضمن بقاءها وتحسن من وضعها الأمني، مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات[14].

وقد عبر والتز عن ذلك بأن "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"[15].

إن هدف الوحدات الدولية الرئيسي ليس زيادة القوة _فحسب_ كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات أيضاً، وهذا ما يصيغه والتز في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء[16].

2.2.1.1 النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة:

حاولت الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن لا تغفل تدخّل العوامل الداخلية للوحدة الدولية وتنفيها في صنع سياستها الخارجية.

وانقسمت بدورها إلى نظريتين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية وكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراك صناع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية.

أ. الواقعية الدفاعية:

أبرز وجوهها كان ستيفن فان إيفرا، جوزيف كريتشو، روبرت جرفيس وغيرهم.

تفترض أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقوداً، وقد وجدنا أن الافتراض المحوري للواقعية بشكل عام يكمن في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي،إذ يكتسي بقاء الدول أهمية قصوى، ومن أجل ذلك قد تتبنى الدولة، منفردة أو ضمن مجموعة من الدول، استراتيجيات متعددة، فقد تشكل أحلافاً أو تكتلات مع بعض الدول ضد أخرى؛ وقد تتبنى استراتيجية الالتحاق بالطرف المتوقع انتصاره بالالتحاق بالأقوى بدلاً من مواجهته؛ وقد تلجأ الدولة إلى الوسائل الدبلوماسية (بما في ذلك المفاوضات والتنازلات)؛ وقد تذهب الدولة نحو الحرب للوقاية مسبقا من سلوك عدواني من جهة العدو. كل هذه الاستراتيجيات في الواقع تقع في صلب اهتمامات الواقعية الكلاسيكية الجديدة، مما جعلها محل مساءلة حول أي منها يمكن اعتماده قبل الأخرى[17].

معظم القوى التي تمتلكها دولة ما في المجال الدولي تتألف من قوتها السلبية، أي من قوتها على حيلولة دون حدوث أي إجراء لا ترغب فيه من جانب الدول الأخرى، فالقوة الإيجابية التي تعني القدرة على حث الدول الأخرى على اتخاذ إجراء مرغوب فيه نادرة إلى حد ما[18].

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسيراً من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية. ويرى الواقعيون الدفاعيون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل القدرات النووية) [19] وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، كما يؤكدون أن الدولة لا تسعى إلى تعظيم مكاسب قوتها النسبية، بل تسعى بدلاً من ذلك إلى تبني استراتيجيات للحد من تعاظم مكاسب القوة النسبية لأعدائها من الدول[20].

وقد طور تشارلز غلاسر مفهوم **الواقعية الدفاعية إلى الواقعية التعاونية** إذ قد تقرر الدول أن تتعاون بوصفها وسيلة للخروج من المأزق الأمني. فبالنسبة لغلاسر تقوم الدول بموازنة إيجابيات ومخاطر الدخول في سباق للتسلح مقابل التكاليف والمكاسب التي تجنيها من الدخول في اتفاقيات لضبط ومراقبة التسلح، وبهذا الشكل فإن الدول تنخرط في نظام للدفاع الذاتي ولكن في شكله التعاوني وليس التنازعي[21].

ب. الواقعية الهجومية:

وكان أبرز منظريها جون مارشيمر وستيفن والت، تفترض الواقعية الهجومية أن الدول تعيش في عالم من الصراع غير المحدود، واختلفوا مع الدفاعيين بحجم القوة التي من المفروض امتلاكها في النظام الدولي [22] ، كما تتميز الواقعية الهجومية الواقعية البنيوية بعدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية بوصفها عاملا واحدا، ومن ثم فالتركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى[23].

يعتقد "ميرشايمر" بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام.

لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض، وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة، وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى[24].

الفرق الجوهري بين الواقعية الدفاعية والهجومية، هي أن الواقعية الهجومية ترى أن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود، وعلى العكس من ذلك ترى الواقعية الدفاعية، أن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية، وإنما تحاول إن تحافظ على مستوى قوتها في مواجهة الدول الأخرى.

وبتعبير آخر، تحاول الواقعية الهجومية الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعدائها مجتمعة، بينما تعتمد الواقعية الدفاعية استراتيجية أخرى صممت لتمنع الدول الأخرى من محاولة توسيع قواها النسبية[25].

2.1 النظرية الليبرالية

التحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاهية لكلا الطرفين.

الليبرالية نسبت في اتجاه آخر للرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحاً للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للسلام من الدول التسلطية، وهناك اتجاه ثالث، وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية ،مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، ورغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين غير القوميين – خاصة الشركات المتعددة الجنسيات – استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في الواقعية الكلاسيكية الجديدة، على أن كلاً منها يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون[26].

1.2.1 االافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية:

تقوم النظرية الليبرالية على الافتراضات الأساسية الآتية:

– أهمية الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية: يرى الليبراليون بأنه على محللي السياسة العالمية أن ينظروا إلى العالم وهو مظلل بشبكات معقدة من المنظمات العالمية التي تأسست لتحقيق أهداف محددة تخدم التقدم البشري؛ مثل السلام، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، والتلاقي الثقافي، وتكامل القيم الإنسانية.. الخ [27].

– الدولة ليست فاعلا وحيدا، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة بوصفها فاعلا وحدويا يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة[28].

– النظرة المجتزأة للدولة تترك انطباعا بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية[29].

– الأجندات السياسية تبقى قابلة للتوسيع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل[30].

هناك تقسيمات عدة للفكر الليبرالي، إذ نجد اختلافات بين الباحثين والمهتمين في تصنيفها بين معتمد على التقسيم التاريخي، وآخر يعتمد على المواضيع المتناولة، وخاصة في إطار السياسة الداخلية والديمقراطية ومدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ومدى العدالة الاجتماعية، ولكنها تبقى متشابهة إلى حد كبير في إطار العلاقات الدولية والسياسة الخارجية من حيث الأفكار المذكورة آنفاً.

فالليبرالية الجديدة تركز على الطريقة التي يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر فيها على سلوك الدول عن طريق نشر القيم، ويمكن أن يركز الليبراليون المحدثون على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في تشكيل سلوك السياسة الخارجية للدور، ويمكن أن ينظروا إلى الحرب الباردة ويقترحوا طرقاً لتثبيت الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية.[31]

3.1 النظرية البنائية:

في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلاً من النظر إلى الدولة بوصفها معطى مسبقا والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضاً لسلوكيات تحظى بالقبول، إذن، فالبنائية تهتم أساساً بمصدر التغير أو التحول، وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية بوصفها منظورا راديكاليا للشؤون الدولية[32].

أسهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكاراً جديدة "كالأمن المشترك" [33].

ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية

نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك[34].

إن البنائية تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين، وبوصفها إطارا مفهوميا يرتكز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، أي إطار اجتماعي قائم على الأفكار، إذ تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم[35].

2. نظرية السياسة الخارجية السورية:

1.2 المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية السورية:

إن أهم منطلقات السياسة الخارجية السورية منذ الاستقلال تركزت في النواحي الآتية[36]:

-الشعور بالظلم التاريخي من القوى الاستعمارية نتيجة التقسيم التاريخي "لبلاد الشام" وفصل فلسطين "جنوب سورية الجغرافية" عن الوطن الأم وإقامة الكيان الصهيوني على أراضيها.

-الهوية العربية والفكر القومي العربي المهيمن على البلاد "خاصة من لحظة وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في عام 1963".

-الشعور بانعدام الأمن الإقليمي كونها دولة محاطة بقوى أكبر منها وأعداء طالما قاموا بانتهاك حدودها واحتلال أجزاء تاريخية من أراضيها.

2.2 الأهداف العامة للسياسة الخارجية السورية:

عانت السياسة الخارجية السورية من فجوة كبيرة بين الأهداف والوسائل ويعد الرئيس الراحل حافظ الأسد أول من ردم هذه الفجوة بين أهداف السياسة الخارجية السورية والوسائل المنوطة بتحقيقها[37].

وتجلت تلك الأهداف بشكلها العام في ما يأتي:

1 - استمرار المطالبة الدبلوماسية بعودة الأراضي السورية المحتلة، والأراضي العربية في جنوب لبنان وفلسطين، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي تطلب تميزا جوهريا في الدبلوماسية السورية المطالبة بإيجاد حل سياسي سلمي يضمن لجميع الأطراف عودة حقوقها من دون أي نقصان، الأمر الذي ترافق مع المحافظة على توازن استراتيجي حقيقي بين القوة العسكرية السورية والقدرات الصهيونية المعادية ونجح هذا التوازن بشكل كبير حتى مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي.

2 - تعزيز العلاقات والتحالفات مع الدول الداعمة للقضايا العربية، بما في ذلك منظومة الدول الاشتراكية، والدول الإقليمية كإيران " بعد الثورة الإسلامية 1979" ودول أخرى كالصين والهند.. الخ.

3 - التصدي للقضايا الإقليمية عن طريق الاستمرار بمحاولة تعزيز التضامن العربي إما بشكل ثنائي أو ضمن إطار جامعة الدول العربية، وطرح المبادرات لوقف الصراعات البينية أو مع المحيط، والمشاركة في حلها بفعالية كما حدث خلال الحرب العراقية–الإيرانية، وخلال الغزو العراقي للكويت 1990، والحرب الليبية التشادية وغيرها.

4 - المحاولات الدبلوماسية الدائمة لفضح الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة في المحافل الدولية لكسب الرأي العام العالمي وجعله يتعاطف مع القضايا العربية.

3.2 توجهات السياسة الخارجية السورية:

تتوجه السياسة الخارجية السورية نحو المنطقة العربية والحيز الإقليمي المحيط، أما على الصعيد العالمي اتخذت سورية نهج عدم الانحياز، من الطبيعي أن صغر حجم البلد والحالة العدائية مع الكيان الصهيوني وضعف الإمكانيات الاقتصادية ستجعله يتنازل في الشأن الدولي أمام القوى الفاعلة الكبرى.

أ.البعد العربي :

تتركز جهود السياسة الخارجية السورية على المجال العربي انطلاقاً من العقيدة القومية للدولة و الرؤى السياسية للرئيس الراحل حافظ الأسد. وقد عملت سورية على وضع خطط و تصورات للسياسة العربية بما ينسجم مع تصوراتها فيما يتعلق بعودة الأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني عن طريق تعزيز التضامن العربي و آليات التنسيق المشترك، و يتجلى ذلك في منحنيين: الأول يخص بلاد الشام أو ما عرف " بالهلال الخصيب" بوصفها مجالا حيويا و استراتيجيا لها، فقد كان تركيزها على القضية الفلسطينية واللبنانية وعلى العراق و الأردن، أما المنحى الثاني فيخص المجال العربي الآخر باعتباره الحيز الأساسي للسياسة السورية و المعوَّل عليه في صنع سياسات أكثر فعالية لها و للإقليم العربي ككل[38].

1 – البعد الإقليمي :

تدرك سورية أهمية و حساسية الدور الفعلي لدول الجوار وتأثيره على السياسات العربية و مجمل قضايا المنطقة، و قد أبدت سورية اهتماماً بدولتي الجوار الكبيرتين و هما تركيا و إيران، فعلى الرغم من الحساسية الإيديولوجية –المصطنعة– بين بعض الدول العربية وإيران إلا إن هذه السياسة سلكت مسلكاً متبايناً، إذ بنت علاقات وثيقة واستراتيجية عميقة بين البلدين، وكذلك فإن العلاقات السورية التركية التي بقيت متوترة منذ استقلال سورية شهدت انفراجاً غير مسبوق تحول إلى نوع من الشراكة بين سورية و تركيا على مختلف الصعد خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولكن عادت هذه العلاقة للتوتر بشكل كبير مع اندلاع الأزمة السورية 2011.

2 – البعد الدولي:

يرتبط هذا البعد بالبعدين السابقين بشكل جوهري وكبير لأن البعد الدولي الذي يهم السياسة الخارجية السورية متداخل بشكل كبير في القضايا الإقليمية والعربية، وبشكل عام تهتم السياسة الخارجية السورية بأربعة أبعاد دولية فرعية وهي:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفها دولة عظمى و قطبا أوحد بقي يدير السياسة الدولية بشكل منفرد حتى وقت قريب، تحاول السياسة السورية إجراء حوار نقدي هادئ معه والتعاون بالقضايا التي تهم الطرفين خاصة مكافحة الإرهاب وتخفيف حدة النزاع بينهما، ورغم المحاولات بقيت الولايات المتحدة المحرك الأول والأساس للضغط على سورية في كل الأوقات.

ب. أوروبا؛ القارة الأقرب جغرافياً وتاريخياً وقد عولت عليها سورية سياسياً و اقتصادياً بالرغم من تبعية معظم الأحيان سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية للنهج الأمريكي.

ج. آسيا؛ أبدت سورية اهتماماً نسبياً بتطوير العلاقات الاقتصادية مع كل من الصين والهند واليابان وغيرها، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وإمدادات السلاح والدعم السياسي. د. روسيا؛ ما زالت روسيا تتبوأ مكانة متميزة لدى السوريين على الرغم من تراجع وزنها السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتلكؤها في تلبية متطلباتهم الأمنية والتسليحية واستجابتها لضغوط الدول الغربية بهذا الصدد، كما إن الرئيس السوري "الدكتور بشار الأسد" قام بزيارة

روسيا أكثر من مرة لإحياء علاقات التعاون والشراكة بين كل من سورية و روسيا، والتي أخذت أبعادا تعاونية إستراتيجية كبيرة، خلال الأزمة الحالية.

4.2. أولويات السياسة الخارجية السورية:

1 –حماية سورية وأمنها الوطني، ضد أي مشروع أو عمل تقوم به القوى المعادية لها، وخاصة من الجانب الصهيوني والأمريكي، وهو ما تجلى بشكل واضح قبل بدء غزو العراق 2003 والدور الذي لعبته سورية في مجلس الأمن دفاعاً عن العراق ثم المصالح السورية العليا في المنطقة، ومن ثم خلال الأزمة السورية والأدوار التي قامت بها الدبلوماسية السورية في المحافل الدولية، دفاعاً عن السيادة السورية.

2 –الجولان المحتل:

لا شك أن ملف الجولان يعد من أهم وأخطر الملفات على أجندة السياسة الخارجية السورية منذ احتلاله، وباعتباره جزءا من الأراضي السورية احتل من قبل إسرائيل بالقوة، وقضية كرامة وطنية عليا، طالما شكلت قضية الجولان المحتل المحور الأساس للسياسة الخارجية السورية، إذ نرى أنها تعتمد على سياسة التدخل النشط في القضايا والملفات المحيطة من أجل إحداث نوع من توازن القوى والحصول على مزيد من مرتكزات الضغط للتلويح بها ضد الكيان الصهيوني من أجل استعادته.

لا شك أن استعادة الجولان المحتل يتم بأحد خيارين، إما الخيار العسكري، أو خيار التفاوض، أو الجمع بينهما، وقد حاولت السياسة السورية الجمع بين الخيارين بوصفهما وسيلة أكثر واقعية، فالمفاوضات وحدها لن تؤتي إلا مزيداً من التنازل، فإعمال القوة هو الذي يعطي دفعة حقيقية لمفاوضات متوازنة، غير أن الخيار العسكري تبقى له معضلاته وأهمها طبيعة الجولان نفسه طبوغرافياً واستراتيجياً للطرفين، ولكن ما حدث في حرب لبنان 2006 جعل البعض يتوقع بأن النظام السوري سوف يستغل إنهاك قوى إسرائيل في هذه الحرب ويبدأ في فتح جبهة القتال معها، غير أن معطيات الواقع لا تفصح عن تطابق بين حالة الجنوب اللبناني وحالة الجولان، فإلى جانب اعتبارات الجغرافية السياسية والإستراتيجية للجولان، فإن الحروب التي أنهكت الكيان الصهيوني مؤخراً هي حروب غير نظامية بالأساس، فالقائمين عليها فاعلين من دون الدول (سواء حزب الله أو المقاومة الفلسطينية) والواقع أن سورية تمتلك جيشا نظاميا وليس مقاومة شعبية على غرار المذكورين.

3 –تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين و جنوب لبنان، و تحقيق حلم الشعب العربي الفلسطيني في التحرير والاستقرار، وبناء الدولة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وفقاً للقرار الأممي رقم 194. ولطالما ساندت السياسة الخارجية السورية هذا المطلب دبلوماسياً، بالإضافة للدعم المادي الكبير الذي قدمته الحكومة السورية طوال فترة الصراع العربي الصهيوني لقوى المقاومة في المنطقة.

4 –الدعوة إلى مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله حول العالم، مع الاعتراف بحق المقاومة لجميع الشعوب من اجل حريتها و استقلالها .

5 –العمل من اجل التضامن العربي بوصفه هدفا استراتيجيا، وتطوير آليات العمل العربي المشترك، وترسيخ فكرة الأمن القومي العربي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية العربية كالسوق العربية المشتركة.

6 –تعميق الروابط والصلات مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا على أساس استراتيجي في ظل الاحترام المتبادل و المصالح المشتركة، ومحاولة تأجيل الخوض في المشكلات التاريخية الخلافية مع تركيا كقضية "لواء الإسكندرون" مقابل تحقيق مصالح حاضرة ومستقبلية متبادلة للطرفين سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

7 –اعتماد سياسة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية و السعي إلى فهم مشترك، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وفق اعتبارات وذرائع مختلفة.

8 –العمل على إحياء علاقات التعاون مع روسيا واسترجاع طابعها الاستراتيجي التاريخي، وتعزيز العلاقات السورية الأوروبية و تفعيل الدور الأوروبي –قبل عام 2011– في المنطقة بما يخدم مصالح الجانبين .

9 –المطالبة الدائمة بعالم متعدد الأقطاب، وكسر حالة الأحادية القطبية الأمريكية وهيمنتها في المنطقة، والطلب المستمر من الفواعل الدولية الكبرى "كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين" للعب دور أكبر في تعزيز الاستقرار والسلم العالمي والإقليمي، والدعوة الدائمة لتعزيز دور الأمم المتحدة في حل المشاكل الإقليمية وتطبيق قراراتها ذات الصلة "242، 338، 425" بالإضافة لتقوية المنظمات الإنسانية المتخصصة ودعم جهودها وتعزيز دورها.

10–إقامة علاقات ودية مع جميع دول العالم، وفقاً لموقفها من القضايا الوطنية والعربية بالشكل الذي يحقق مصلحة سورية الوطنية والقومية.

3.النموذج النظري للسياسة الخارجية السورية

1.3.الواقعية الكلاسيكية في السياسة الخارجية السورية:

إن النظرية الواقعية في السياسة الخارجية السورية لها إرث تاريخي طويل إذ سعت السياسة الخارجية السورية إلى تبني مواقف صارمة تتضمن في جانبها الأول الحفاظ على المصلحة الوطنية العليا للشعب السوري، وفي الجانب الثاني الإصرار على المواجهة واستخدام القوة لاستعادة الحقوق العربية من الكيان الصهيوني سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. إن النظرية الواقعية تعد شرحاً مناسباً للسياسة الخارجية السورية التي حاولت تحقيق مفهوم التوازن مقابل التابعية للغرب، وهو ما ساعد سورية على تحقيق مصالحها الوطنية في المنطقة تجاه التهديدات الأمريكية وتراوح مفهوم التوازن في سياسة الخارجية السورية من التوازن التقليدي إلى شكل من التوازن غير المتكافئ والممانعة [39] . ونجحت سورية في عام 2000 من فرض انسحاب على القوات الصهيونية من جنوب لبنان نتيجة استعمال غير مباشر للقوة تجلى في دعم كبير وهائل للمقاومة اللبنانية، كما رفضت سورية مبادرات السلام المجتزأة والتي حاولت الولايات المتحدة تمريرها وإن كانت سورية قد كيفت نفسها مع هذه المبادرات منذ مؤتمر مدريد 1991 وتعاملت معها بإيجابية.

بالإضافة إلى ذلك ارتكزت تحالفات سورية الدولية على فكرة أساسية وهي عدم الانجرار نحو الهيمنة لأي دولة عظمى بما فيها الهيمنة الأمريكية، على غرار الكثير من دول المنطقة التي انساقت نحوها بحجج أو بأخرى، وبالتالي الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني وتسخير هذه التحالفات الإستراتيجية لخدمة أهداف السياسة الخارجية الوطنية قدر الإمكان، ومع ذلك فسورية لم تقطع يوماً "خيط" العلاقة مع الغرب بما فيها الولايات المتحدة وحافظت على هذه العلاقة ضمن حدود تفرضها المراحل المختلفة، فسورية شاركت في بداية التسعينيات في تحالف دولي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت من القوات العراقية، رغم حالة التوتر الذي استمر طوال فترة الثمانينيات معها.

مما لا شك فيه أن التغيرات الجوهرية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة حالة الأحادية القطبية الأمريكية التي تعززت مع بداية القرن الحالي أديا إلى تغيير في أولويات السياسة الخارجية السورية، إذ وجدت سورية نفسها في مفترق طرق على صعيد العلاقات الدولية، بدأت تحولات السياسة السورية لجهة وزنها ومكانتها تأخذ شكلاً ومضموناً جديداً يمكن الإشارة إليه على النحو الآتي[40] :

•السعي من أجل تعزيز أفق الحل السياسي في المنطقة.
•التكيف مع تحول طبيعة النظام الدولي ومستجداته التي طرأت خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
•الانفتاح والحراك الدبلوماسي الخارجي المستمر والمتجدد.
•التخلي المتزايد عن نموذج المجتمع المغلق الذي تتميز به دول الشرق الأوسط خلال حقبة الحرب الباردة.
•التغلب على الانكشاف الاستراتيجي الذي حدث بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي عن طريق بناء التحالفات وتعزيز الروابط مع قوى إقليمية كإيران ودولية كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

وبشكل عام، ركزت السياسة الخارجية السورية الجديدة على التجاوب مع الموقف الدولي غير المنسجم عن طريق بناء التحالفات المزدوجة ضمن مستويين:

•على المستوى الإقليمي: تعزيز الروابط مع الدول والفواعل الإقليمية ذات التوجهات المنسجمة مع توجهات دمشق.

•على المستوى الدولي: تعزيز الانفتاح الإيجابي عن طريق تبني واعتماد سياسة خارجية تتمسك بالحقوق وفي الوقت نفسه تتبنى الانفتاح والتعامل الإيجابي.

أسلوب بناء التحالفات المزدوجة أتاح لسورية ليس الاحتفاظ بروابطها القوية مع إيران فحسب، وإنما كذلك تعزيز الروابط فيما بعد مع طرفين هامين آخرين هما تركيا والاتحاد الأوروبي.

حاولت سورية التوفيق بين دورها الإقليمي ومحاولة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي مع استمرار الصراع الإقليمي والعداء للهيمنة العالمية من دون التضحية بالهوية القومية العربية لها[41].

فالواقعية استمرت في السياسة الخارجية السورية إلا أنها أخذت أشكالا معاصرة فرضتها المتغيرات الدولية كما بدأت النظرية البنائية تأخذ مكاناً لها في التوجهات السورية، مع ملامح ليبرالية منفتحة، فخرجت القيادة السورية من الواقعية الكلاسيكية المرتكزة على القوة والمصلحة الوطنية التي ترى الأمن محددا أساسا إن لم يكن، أحياناً وحيداً، بالإضافة إلى سياسة البحث عن أحلاف إقليمية أو دولية مرتكزة على القضايا الإيديولوجية أو العداء المشترك لطرف ثالث، إلى آفاق نظرية أخرى جلبتها طبيعة المتغيرات تجلت في الواقعية المعاصرة بأنواعها وكذلك النظريات الليبرالية والبنائية.

2.3. الواقعية الدفاعية والتعاونية مع ملامح ليبرالية في السياسة الخارجية السورية

إن خسارة سورية لمصدرها الأساس في التسليح والامداد العسكري المتمثل في الاتحاد السوفييتي المنهار، جعلها تعي أن مشروع توازن القوة بينها وبين أعدائها أصبح من المحال، فانتقلت من توازن القوة إلى توازن الردع، استطاعت تطوير وسائل دفاعية رادعة بجهود محلية وبمساعدة خبرات من دول صديقة لها "كإيران وكوريا الديمقراطية"، وتجلت تلك القدرات بتطوير الصواريخ البعيدة المدى بالإضافة إلى مخزونات من أسلحة الدمار الشامل "الكيميائي"، جعلت منها محصنة في وجه التدخلات المعادية وخاصة الصهيونية، وفي هذا الانتقال من توازن القوة إلى التوازن الردعي غير المتكافئ، كان بداية استخدام سورية **للواقعية الدفاعية**، مع الاستمرار بالمحافظة على علاقتها بمنظمات المقاومة في المنطقة بوصفها إستراتيجية فعالة أيضاً للحد من تعاظم قوة خصومها كما تشير الواقعية الدفاعية، وقد تعزز الميل إلى هذا المنظور الواقعي الجديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ووضع البلاد بين عدو صهيوني غرباً ومحتل أمريكي يهدد باستمرار شرقاً.

وضع هذا الحصار مع التهديدات المستمرة لها بذرائع مختلفة كدعم المقاومات في المنطقة أو مزاعم المشروع النووي السري واغتيال رفيق الحريري جعل من سورية تسعى لفك عزلتها وكان التوجه على محورين:

1 ـ التوجه التقليدي نحو الحلفاء القدامى كروسيا وإيران، وتعزيز العلاقة معهما على مختلف الصعد.

2 ـ التوجه الجديد نحو تركيا والاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من التقاء المصالح، والابتعاد ما أمكن عن الخلافات التاريخية التي من الممكن أن تعيق العلاقات معهما.

وهو ما يعد نقلة في النظرية السياسية السورية الخارجية التي اعتمدت النظرية الواقعية التعاونية وجوهرها التعاون في حل المشكلات بدلاً من تصعيد المواقف وصولاً إلى القطيعة والعداء. ويوضع التعاون المبدئي مع تركيا في قضايا الحدود والمياه والنزعات الانفصالية للأكراد. فتركيا كانت متحمسة جداً لهذا الموقف التعاوني الجديد مع سورية، والذي ظهر بشكل رئيسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية ، وكانت أول زيارة للعاصمة التركية من قبل الرئيس بشار الأسد في عام 2004 وهي أول زيارة لرئيس سوري إلى أنقرة في العصر الحديث [42].

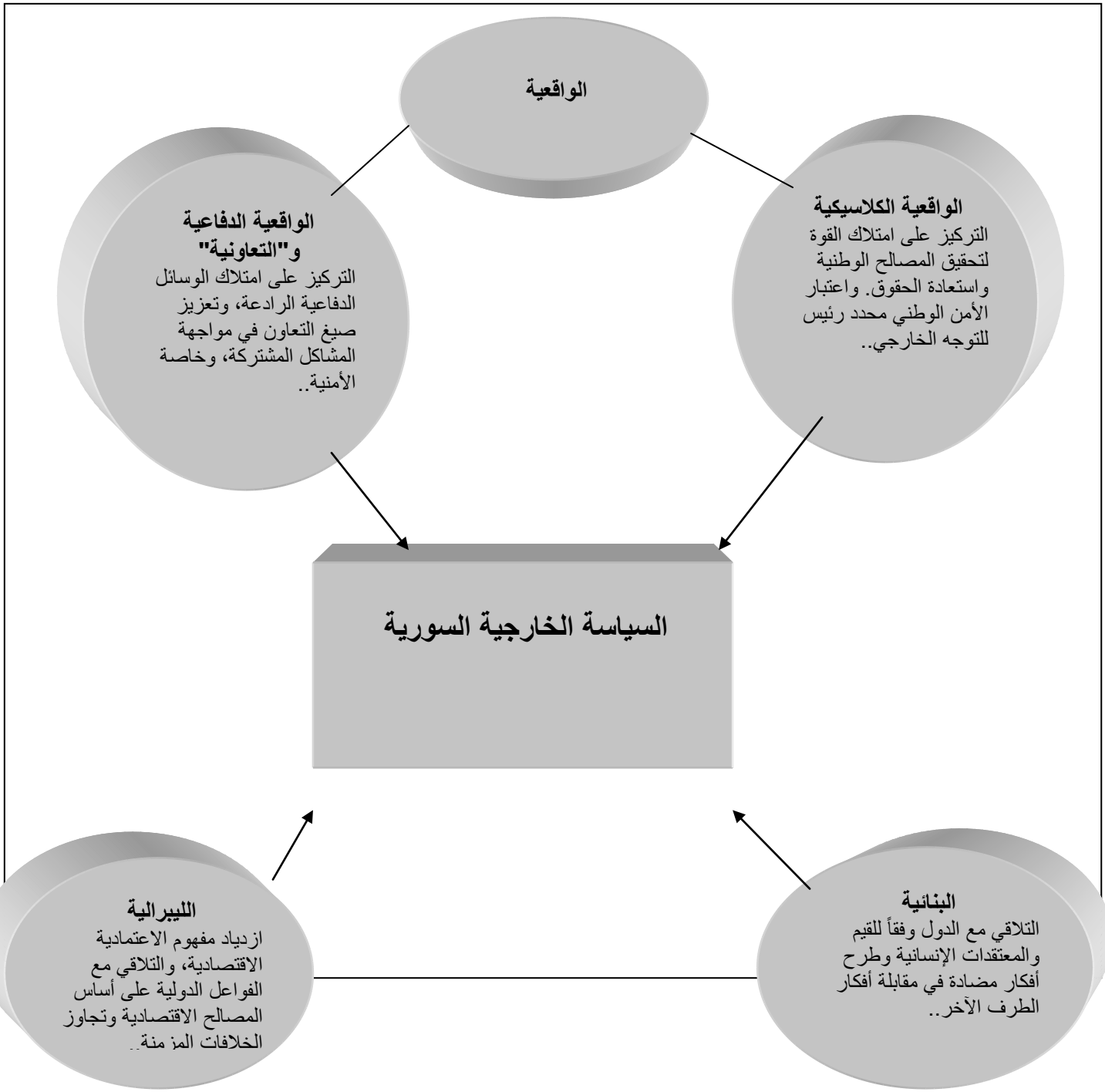
بالإضافة إلى صيغ التعاون مع بعض الدول الغربية في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001 توضع ضمن هذا الإطار الواقعي التعاوني، كما اتبعت سورية أيضاً محاولات ليبرالية الطابع وان كانت محدودة في علاقاتها الخارجية قائمة على الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والمصلحة المادية المشتركة مع فواعل إقليمية ودولية (كالاتحاد الأوروبي ومفاوضات الشراكة السورية الأوروبية) وبغض النظر عن التوافقات السياسية التامة، هذه المحاولات جاءت بوصفها رد فعل لكسر حالة العزلة التي حاولت الولايات المتحدة وبعض الدول العربية فرضها آنذاك.

3.3. النظرية البنائية في السياسة الخارجية السورية

بعد حرب تموز 2006، وانتصار المقاومة الإسلامية في لبنان، وصدها للعدوان الصهيوني، واستمرار تدهور وضع القوات الأمريكية بالعراق، انطلقت السياسة الخارجية السورية إلى آفاق جديدة مرتكزة على تثبيت وضعها الإقليمي بالنصر الجديد، أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم النظرية البنائية في السياسة الخارجية السورية بشكل أكثر وضوحاً. فكان الرد السوري على مشروع الشرق الأوسط الجديد التي طرحته الإدارة الأمريكية بعد احتلالها للعراق 2003، بطرح مشروع ربط البحار الخمس الذي أعلن عنه الرئيس السوري عام 2009، بوصفها نظرة بنائية تسعى للتلاقي وفق القيم والمعتقدات الإنسانية للدول المطلة على بحار "قزوين والأسود والمتوسط والأحمر والخليج العربي"، مع المحافظة على الهوية والمصلحة الوطنية لكل بلد، بدلاً من المشاريع التفتيتية التي طرحتها الولايات المتحدة من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد وما أسمته بعض الدراسات "حدود الدم" المرتكز على اعتبارات طائفية وإثنية.

وتجلت النظرية البنائية باعتبار أن النظام الدولي الحالي هو نتاج للفكر الإنساني الصرف؛ مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان النظام نفسه سيتغير معها لأنه _أي النظام_ يتضمن تلك الأفكار.

والسياسة السورية الخارجية أرادتها وفقاً لذلك صراعاً للأفكار بين التهديمي والتدميري للكيانات والدول وبين التراكمي الحضاري والتلاقي الإقليمي والدولي.



الشكل رقم (1)، النموذج النظري للسياسة الخارجية السورية

المصدر: إعداد الباحث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1 -إن حالة الصراع المستمر مع الكيان الصهيوني واحتلاله لهضبة الجولان منذ العام 1967 فرضت على السياسة الخارجية السورية اتباع المنهج الواقعي التقليدي، بوصفه منهجا يضمن لها الحفاظ على سلامة كيانها، وتعزيز قوتها على جميع الصعد، وتسخير الإمكانيات في مواجهة الكيان الصهيوني، هذا المنهج جعل ضمان الأمن السوري محددا أساسا لأي انطلاق أو تحرك خارجي بما فيها بناء التحالفات الثنائية أو المتعددة.

2 -إن حالة الانكشاف الاستراتيجي التي عانت منها سورية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وخسارتها لمصدر مهم ورئيس للسلاح والدعم متعدد الأوجه جعل المذهب الواقعي الدفاعي يأخذ مكانه في السياسة الخارجية السورية، بالتركيز على تعظيم سورية لقواها الدفاعية في مواجهة الكيان الصهيوني وداعميه.

3 -بعد استلام الرئيس الدكتور بشار الأسد مقاليد رئاسة الجمهورية في العام 2000 انطلقت السياسة الخارجية السورية نحو تعزيز معطيات مذهب الواقعية التعاونية مع مختلف الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، حتى تلك التي تختلف معها في الرؤى والأهداف، وكان التعاون السوري مع الغرب في مواضيع مكافحة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث أيلول 2001 أحد أبرز أوجه الواقعية التعاونية في السياسة الخارجية السورية، كما أن التعاون مع تركيا في معالجة قضايا النزعات الانفصالية التي تهدد البلدين إحدى نتاج الواقعية التعاونية.

4 -لقد حاولت السياسة الخارجية السورية بعد العام 2000 أن تزيد النواحي الليبرالية في تحركها، كتعزيز منطلقات الاعتمادية الاقتصادية مع الدول الأخرى وخاصة تركيا والاتحاد الأوروبي، وإيجاد مناخ ملائم لهذا التوجه كتعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار وإصدار المراسيم والقرارات المشجعة كقانون تحرير التجارة الخارجية 2007، وقانون الاستثمار 2008.

5 -إن الوجود الأمريكي في المنطقة بعد احتلال العراق عام 2003 ، وبدء ظهور مصطلحات غريبة عن المنطقة كالفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد، المترافقة طبعاً مع التهديدات المستمرة لسورية تحت ذرائع مختلفة، ومحاولات الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة فرض حالة من الحصار الإقليمي والدولي تجاه سورية جعل السياسة الخارجية السورية تنطلق نحو المنهج البنائي وإطلاق المفاهيم والأفكار المضادة للمفاهيم الأمريكية، وحاولت التلاقي مع الدول والتكتلات المختلفة حول العالم على أساس التعاون وفق المصالح الوطنية مع الحفاظ على الهوية القومية، وجاء طرح الرئيس بشار الأسد لمشروع ربط البحار الخمسة في العام 2009، ضمن هذا الإطار.

إن نموذج السياسة الخارجية السورية خلال العقود الماضية تجلى بالنظرية الواقعية ومذاهبها بوصفها وجها سائدا مع ملامح ليبرالية ورؤى بنائية محدودة ، هذه النظريات والمذاهب التي اتبعتها السياسة الخارجية السورية خلال العقود السابقة كانت ملائمة إلى حد كبير مع منطلقاتها وأهدافها وأولوياتها، بالشكل الذي يحقق المصالح الوطنية العليا للشعب السوري.

التوصيات:

أولاً. لا بد للقائمين على السياسة الخارجية السورية أن يُفعلوا الجهود لزيادة معطيات النظرية البنائية في سياستهم الخارجية، وخاصة في ظل الظروف الحالية، وذلك بطرح الأفكار والمفاهيم اتجاه الدول التي تتلاقى مع منظور الدولة السورية، في مكافحة الإرهاب الدولي، والوقوف في وجه التفرد والهيمنة التي تحاول بعض القوى فرضها، والخيارات واسعة أمامها.

ثانياً. إن الواقعية الدفاعية قد تكون خيارا مفهوما لدولة مثل سورية بسبب قلة الإمكانيات المادية التي تواجه بها العدو الصهيوني ومن يدعمه، ولكن في ما يتعلق بالإرهاب المدعوم من الخارج والذي سيطر على مناطق واسعة في البلاد يجب على الدولة أن تمتلك القوة الكافية مترافقة مع كل الوسائل الهجومية المادية والمعنوية التي تؤهلها للوقوف في وجه داعميه بشكل مباشر، أي تفعيل المذهب الواقعي الهجومي في السياسة الخارجية السورية فيما يتعلق بمواجه الإرهاب وداعميه.

ثالثاً. إن الاستراتيجية القديمة التي اتبعتها السياسة الخارجية السورية في البحث عن تحالفات ثنائية على معطى أساس هو الوقوف في وجه الكيان الصهيوني كانت ذات فعالية في عصر الثنائية القطبية، ولكن في العصر الحالي عصر التكتلات والأحلاف الجماعية القائمة على تبادل المصالح خارج نطاق الإيديولوجية أو الجوار الإقليمي أو معاداة طرف ثالث، والأمثلة كثيرة (كتكتل بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوراسي)، والفرصة أمام السياسة الخارجية السورية قائمة لتعزيز هذا التوجه على المستوى الدولي والاستفادة مما تتيحه هذه التكتلات والاتحادات، خاصةً في الظروف الحالية التي أفرزتها الأزمة .

المراجع والمصادر:

[1]Walt, Stephen**: International Relations: One World, Many Theories,** Foreign Policy (Spring, 1998), P29.

[2] دورتي، جيمس؛ بلتغراف، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م، ص7.

[3] مقلد، إسماعيل صبري ، **نظرية السياسة الدولية**، الكويت، دار ذات السلاسل للنشر، 1987، ص11.

[4] علي عمر، علي شفيق ، **العلاقات الدولية في العصر الحديث** ،مطبعة المعارف الجديد ، طبعة1989،ص15.

[5] الدقاق، محمد سعيد ، **مذكرات في العلاقات الدولية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1980م، ص11،18.

[6] عبد العاطي، بدر ، **السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية : دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسة الخارجية للدول** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ،القاهرة 2003، ص78.

[7] مقلد، إسماعيل صبري ، **المرجع السابق**، ص49 –50

[8] دورتي، جيمس ؛ بلتغراف، روبرت ، **مرجع سابق**، ص69.

[9] عودة، جهاد، **النظام الدولي...نظريات و إشكاليات** ، دار الهدى للنشر و التوزيع، ط 1، مصر،2005، ص ص 31–32.

[10] عودة، جهاد ، **المرجع السابق**، ص ص43–44.

[11] ، وقيع الله، محمد ، **مداخل لدراسة العلاقات السياسية الدولية** ، مجلة "اسلامية المعرفة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة الرابعة،ع14، ماليزيا 1998، ص 76.

[12] فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ت: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة 1993، ص338.

[13] James N.Rosenau**, International politics and foreign policy**, the free press, New-York, 1969,p 261.

[14] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey**, (New York: Longman, Fifth Edition, 2001), P82.

[15] غضبان، مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، باتنة الجزائر، ص 327.

[16] James D.fearon**, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations**, Annual Review of Political Science ,Vol. 1, USA 1998, p294.

[17] Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 90.

[18] أورجانسكي، أ.ف.ك: **السياسة العالمية**، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ص 364.

]19 [Walt, Stephen: International Relations: One world, Many Theories, OP cit ,P 290] .20 [Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 90

] 21 [Dougherty (James E.) & Pfaltzgraff (Robert L.), Op., Cit, P 89.

]22 [SNYDER, GLENN, **Mearsheimer's World—Offensive Realism and the Struggle for Security,** International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002), P151.

]23 [Mearsheimer, John**: Realism .The Real World And Academia**, University Of Chicago, 2000 P 1.

[24] ميرشايمر، جون، صدام الجبابرة : **من الأفضل أن تكون وحشاً لا أن تكون وديعاً** ، النسخة العربية من مجلة فورين بوليسي، ع 146 كانون الثاني/شباط 2005، ص39.

]25 [James Dougherty, Robert Pfaltzgraff: **Contending Theories**, Op.cit, P. 90

] 26[. Stephen M. Walt: International Relations: One World, Many Theories, Op.cit, P 32

[27] وقيع الله، محمد، مرجع سابق، ص95.

Paul R Viotti and Mark V.kauppi**: International Relations Theory: Realism, Pluralism**, [28] **Globalism and Beyond**, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200.

]29 [Ibid

]30 [Ibid

[31] Newmann,Bill**: A Brief Introduction to Theories on International Relations and Foreign Policy**, POLI 468, Virginia commonwealth university, web page 1/5/2014 <http://www.people.vcu.edu/~wnewmann/468theory.htm>

[32] Stephen M. Walt: International Relations: One World, Many Theories, Op.cit, P. 40-41.

[33] Ibid

[34] Ibid

[35] الجندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص ص 141-142.

[36] Hinnebusch, Raymond, **:Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad**, Ortadoğu Etütleri, Turkey July 2009, Volume 1, No 1, P8.

[37]Hinnebusch, Raymond, **:Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad**, Op.cit P8.

[38] سلامة، غسان، **المجتمع و الدولة في الشرق العربي المعاصر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص95.

[39] Salloukh, Bassel, **Demystifying Syrian foreign policy under Bashar el Assad** ,London: The London Middle East Institute at SOAS, 2009, P163.

[40] Hinnebusch , Raymond, **:Syrian Foreign Policy under Bashar al-Asad**, Op Cit, Pp 13-14.

[41] Hinnebusch,Raymond **: Modern Syrian Politics** ,History Compass VOL6, ISSUES 1,USA,2008, P278.

[42] Altuniski, Meliha, Tur Ozlem: **From Distant Neighbors to Partners? Changing Syrian–Turkish Relations**,‖ Middle East Technical University SDI37:2, TURKEY 2006, P218.